عمليات الترحيل السري التي قامت بها السي آي إيه في أوروبا
منظمة العفو الدولية ترحب بالدعوة الموجهة إلى مجلس الاتحاد الأوروبي لإجراء تحقيق

برغم عدم تعاون الحكومات الأوروبية بشكل عام وحتى إبدائها مقاومة، ترحب منظمة العفو الدولية بحقيقة أن التقرير النهائي الصادر اليوم عن لجنة البرلمان الأوروبي المعنية بأنشطة السي آي إيه في أوروبا يؤكد أن الخلاصات التي توصلت إليها المنظمة بأن تواطؤ الدول الأوروبية سمح بحدوث عمليات الترحيل السري للسي آي إيه في أوروبا.

بيد أنها تأسف لأن المصالح الوطنية والسياسية حالت دون إجراء اللجنة تحقيقاً أعمق وإعداد تقرير أقوى يحدد المساءلة الصحيحة.

وقال ديك أوستينغ مدير مكتب منظمة العفو الدولية لدى الاتحاد الأوروبي إن هذا "التحقيق سبَّب بوضوح انزعاجاً سياسياً ليس فقط لدى الحكومات، بل أيضاً في اللجنة نفسها. وكنا نأمل بألا تسود المصالح السياسية نظراً لخطورة الانتهاكات المعنية والقيم الأساسية المعرضة للخطر".

وتصر منظمة العفو الدولية على أن الإغلاق الحقيقي لهذه المسألة لن يكون متيسراً إلا إذا كان هناك على الأقل إقرار بالمسؤولية السياسية عن الانتهاكات التي وقعت. ويشكل هذا الإقرار أساساً جوهرياً لاتخاذ تدابير وقائية وتعويضية صحيحة.

لذا ترحب المنظمة بالدعوة التي أطلقها التقرير لتقديم تعويضات عنها ومنع حدوثها في المستقبل، لكنها تحث على وجوب دعم ذلك بإقرار سياسي واضح بالانتهاكات الماضية وبإطار عملي ورزنامة (جدول زمني) لتنفيذ هذه التدابير.

وقال أوستينغ إنه "إذا واصلت الدول الأعضاء إنكار مسؤوليتها وتقاعست عن معالجة المشاكل التي سمحت بحدوث هذه الانتهاكات، فإن ذلك يشكل انتهاكاً متواصلاً وهيكلياً لحقوق الإنسان يقتضي تطبيق المادة T من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

وأضاف "ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يرد الآن بإيجابية على دعوة لجنة البرلمان الأوروبي للتحرك".